الفصل الأول

الآثار المصرية القديمة والإسلامية بين الكبوة والنهوض

من المنطقي القول أن الفتح العربي لمصر أقام حاجزاً سميكاً بين المصريين وماضيهم البعيد لفترة حتى نظر العديد منهم إلي الاهتمام بتراث الفراعنة علي أنه نوع من الكفر ، وعودة إلي تقديس الأصنام و الأوثان ، مما أضعف الصلة بماضينا لفترة ليست بالقصيرة ، فانزوت حضارة الفراعنة قروناً طويلة ، و امتزجت الحقائق عنها بالأساطير و الخيال . وزاد الطين بلة أنه لم يقتصر أمر الآثار المصرية علي الإهمال ، بل تطرق إلي السلب و النهب ، فبعد أن فتح العثمانيون مصر في عام ١٥١٧م حمل السلطان سليم معه إلي بلاده كل ما أمكن جمعه من كنوز ، و ذخائر فنية ، كما أنزل بالعديد من آثار مصر النهب و السلب و التدمير . و قد أوضح المؤرخ المصري " محمد بن إياس " – الذي عاصر هذه الفترة – ذلك فذكر أن السلطان العثماني سليم الأول خرب غالب الأماكن الأثرية الموجودة بقلعة صلاح الدين بالقاهرة ، و فك رخامها ووضعه في صناديق خشب ، و أمر جنوده بإنزالها بالمراكب والتوجه بها إلي إسطنبول ، كما أنه أمر بفك الأعمدة التي كانت في الإيوان الكبير بالقلعة بقصد أن ينشئ مدرسة في إسطنبول علي مدرسة السلطان الغوري[1].كما ذكر ابن إياس أيضاً أن السلطان سليم أنزل إلي المراكب المكاحل النحاسية الكبيرة التي كانت موجودة بالقلعة ، وقد تم نقلها بطريق السخرة علي ظهور الأهالي المساكين التي أدعتها السياط .

و إلي جانب ذلك فمن المعروف أن العثمانيين لم يهتموا كعادتهم بالمحافظة علي العمائر و الآثار الثابتة في مصر بل تركوها تتداعى و تتساقط أمام أعينهم كما نقلوا طائفة من البنائين و النجارين و المرخمين و المبلطين و الحدادين إلي استنبول للاستفادة من فنونهم وصناعاتهم[2].

و استمر الحال علي هذا التدهور حتى قدمت الحملة الفرنسية علي مصر في عام ١٧٩٨م فبدأ الاهتمام بالآثار خاصة و أن بونابرت كان قد أحضر معه مجموعة من العلماء الفرنسيين قاموا بدارسة حضارة مصر القديمه دراسة علمية متكاملة أسفر عنها ظهور كتاب وصف مصر Description De L'Egypte الذي نشر في باريس في الفترة ما بين عامي ١٨٠٩-١٨١٣ م في عشرين مجلداً و الذي يعد من أبرز الأعمال العلمية التي تعرضت للآثار المصرية بالدراسة .

و قد صادف هذه الخطوة خطوة أخري لا تقل أهمية عن الأولي و هو اكتشاف حجر رشيد Rosetta Stone في أغسطس ١٧٩٩م ونجاح العالم الفرنسي " جان فرنسوا شامبليون " في الكشف عن أصول الكتابة المصرية القديمة . ما أدى إلي كشف أسرار آثار مصر الغامضة ، و التمكن من حل رموزها ، و انقشاع الغموض الذي كان يحيط بحياة المصريين القدماء وبتاريخهم و حضارتهم[3] ، و حوّل الآثار من أحجار صامتة عليها رسوم غير معروفة إلي تراث حضاري يتحدث عن نفسه حيث تمكن المتخصصون في قراءة ما دونه المصريون

---

[1] بدائع الزهور في وقائع الدهور جـ ٣ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاق – ١٣١٢هـ ص ١١٧ ، ١١٩.

[2] ابن إياس : مصدر سابق جـ ٣ ص ١١٦ .

[3] الهيئة العامة للآثار المصرية : شامبليون – الاحتفال المئوي، مرور مائة و خمسين عاما علي حل رموز اللغة الهيروغليفية ، ١٩٧٢م ص ٥ .

القدماء علي جدران معابدهم و أهرامهم و مقابرهم و أوراقهم البردية من شعائر و علوم وفنون وعادات .

و بعد أن تولي " محمد علي " حكم مصر في عام ١٨٠٥م لم يكن هناك أي شعور بالاهتمام بالآثار و خاصة أن ثقافته لم تتح له أن يدرك أية فائدة أو قيمة لتلك الأحجار المنقوشة فيما عدا احتمال استخدام أصلبها للبناء ، كما أنه لم يكن يستطع أن يرى أية قيمة للفائف البردي أو صناديق المومياوات التي كان عدد كبير من السائحين الأوربيين يعلقون عليها أهمية كبيرة ، و لسنين عديدة من حكم محمد علي لم تضع حكومته أية عقبات في وجه هؤلاء الأوربيين الذين كانوا يفعلون ما يحلوا لهم بهذه الآثار بما في ذلك نقل ما خف حمله منها إلي بلادهم ، و ذلك بمؤازرة و تأييد قناصلهم في معظم الأحيان[٤].

و قد أوضح المؤرخ " عبد الرحمن الجبرتي " ذلك مبينا مدى إهمال محمد علي للآثار المصرية ، و عدم تفهمه لقيمتها ، و استغلال الأجانب لذلك ، و.جمعهم للآثار المصرية ، وإرسالها إلي بلادهم فقال " أن طائفة من الإفرنج الإنكليز قصدوا الإطلاع علي الأهرام المشهورة[٥] الكائنة ببر الجيزة غربي الفسطاط لأن طبيعتهم ، و رغبتهم في الإطلاع علي الأشياء المستغربات و الفحص عن الجزئيات و خصوصا الآثار القديمة ، و عجائب البلدان ، و التصاوير ، و التماثيل ....و أنهم ذهبوا إلي أقصى الصعيد ، و أحضروا قطع أحجار عليها نقوش و أقلام ، و تصاوير ، و نواويس من رخام أبيض كان بداخلها موتي بأكفانها ، وأجسامها باقية بسبب الأطلية و الأدهان الحافظة لها من البلي ، ووجه القبور مصور علي تمثال صورته التي كان عليها حال حياته ، و تماثيل آدمية من الحجر السماقي الأسود المنقط الذي لا يعمل فيه الحديد ، جالسين علي كراسي ، واضعين أيديهم علي الركب ، وبيد كل واحد شبه مفتاح بين أصابعه اليسرى ، و الشخص مع كرسيه قطعة واحدة مفرغ معه ... وأحضروا أيضا رأس صنم كبير دفعوا في أجرة السفينة التي أحضروه فيها ستة عشر كيسا بها ثلثمائة و عشرون ألف نصف فضة ، و أرسلوها إلي بلادهم لتباع هناك بأضعاف ما صرفوه عليها[٦] " .

كما أوضح الجبرتي أن هؤلاء الإنجليز طلبوا من محمد.علي السماح لهم بالإطلاع علي أمر الأهرام ، و بعد أن أذن لهم قاموا بحفر حول الرأس العظيمة التي بالقرب من الأهرام التي تسميها رأس أبي الهول ، فظهر أنه جسم كامل عظيم من حجر واحد ممتد كأنه راقد علي بطنه رافع رأسه و هي التي يراها الناس ، و باقي جسمه مغيب بما انهال عليه من الرمال ، و ساعداه من مرفقيه ممتدان أمامه و بينهما صندوق مستطيل أحمر اللون عليه نقوش فرعونية و في داخله سبع مجسم من حجر مدهون بدهان أحمر باسطا ذراعيه و هو في حجم الكلب ، و قد نقلوا هذا الصندوق إلي بيت القنصل الإنجليزي و يؤكد الجبرتي هذه الرواية بقوله أنه عندما علم بهذا الأمر ذهب لرؤية هذه الآثار ، و أنه شاهدها بنفسه كما شاهد الصندوق الأحمر[٧] و لم يقتصر أمر مؤازرة محمد للأوربيين ، و تشجيعهم علي نقل الآثار المصرية إلي بلادهم علي رواية الجبرتي بل أكدتها الوثائق التي صدرت في عصر محمد علي و كانت شاهدا عليه فتذكر إحدى الوثائق أن محمد علي أمر " إبراهيم أغا " مأمور إسنا

---

[٤] جون مارلو : تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية إلي الاحتلال البريطاني – ترجمة عبد العظيم رمضان – القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦م ص ١٨-١٩.

[٥] يقصد أهرام خوفو ، و خفرع ، ومنقرع.

[٦] أنظر عجائب الآثار في التراجم و الأخبار جـ٤ ، القاهرة ، المطبعة العامرة الشرفية ، ١٣٢٢هـ ، ص ٣٠٣-٣٠٤.

[٧] الجبرتي : مصدر سابق ، جـ٤ ، ص ٣٠٤

بالتصريح للعمل الإنجليزي " بنقل الحجرين الأثريين بصورة الأسد الموجودين بشونة وادي حلفا إلي الإسكندرية بواسطة مندوبه "باني" الأرمني و عدم ممانعته[٨] .

و تذكر وثيقة أخرى أن محمد علي أمر بتقديم " التسهيلات اللازمة للفرنسيين الذين رغبوا في نقل الأحجار الأثرية الكائنة بالأقصر و مساعدتهم بقدر الإمكان نظير الخدمات الجليلة التي أسدتها فرنسا لمصر و للجناب العالي[٩] ".

و لم يقتصر الأمر علي ذلك فرغبة من والي مصر في اكتساب ود فرنسا أمر بجعل المصاريف اللازمة لنقل الآثار التي تريدها علي نفقة الخزانة المصرية[١٠].

هذه أمثلة فقط من البذخ الذي قدمه محمد علي لأوربا علي حساب الآثار المصرية[١١].

أما عن موقف محمد علي من الآثار الإسلامية فقد اختلف كثيراً فعندما طلب القنصل الإنجليزي خلع الحجر الموجود " بعتبة الجامع بباب النصر " نظرا لوجود بعض كتابات الأثرية عليه رفض محمد علي طلبه بقوله إذا كنا " ومازلنا نسمح لهم بإعطاء كل حجر يجدوه في مواضع مختلفة فلا يصح أن نعطيهم الأحجار التي في مباني الجوامع أيضاً[١٢] .

و علي أي حال فقد استمر التنقيب عن كنوز مصر الأثرية من قبل لصوص الآثار المتعاملين مع بعض تجار العاديات سعيا وراء المنفعة و الكسب و دون مراعاة للأضرار التي تصيب الآثار من جراء عملهم أو الاهتمام بدراسة الظروف التي توجد فيها هذه الآثار ، و من ثم كانت أعمالهم تفقد الآثار قيمتها التاريخية ، و إن ظلت محتفظة بقيمتها المادية و الفنية[١٣].

و عندما زار عالم الآثار Champollion مصر في عام ١٨٢٨م و صرح له بالسفر إلي الوجه القبلي و التجول في أنحاء مصر مع أعوانه لمشاهدة الحفريات الجارية في سقارة ، والكرنك ، و الأقصر ، و غيرها و لحفر بعض الأماكن لإخراج بعض الآثار منها[١٤]. هاله ما يحدث للآثار المصرية من تبديد و تخريب . و نتيجة لذلك رفع تقريراً إلي محمد علي في عام ١٨٣٠م اقترح فيه إنشاء مصلحة لحفظ الآثار المصرية حتى يكف المخربون ، و الجشعون عن سرقة الآثار[١٥] و لكن قناصل الدول الأوربية و المنتفعون من إبقاء الحال علي ما هو عليه حرضوا الباشا علي عدم تنفيذ هذا المشروع مما جعل محمد علي لا يعير تقرير شمبليون اهتماما.

و بعد أن أدرك محمد علي ما وراء هذه الآثار من ثروة عظيمة نتيجة للنتائج المشجعة التي حققها الأوربيون في البحث و التنقيب أصدر أوامره في عام ١٨٣٥م بإنشاء مصلحة للآثار تكون مهمتها التنقيب عن الآثار ، و العمل علي صيانتها و حفظها و منع تصديرها إلي الخارج . و نتيجة لذلك تم جمع مجموعة من الآثار و تخزينها في قاعات بسراي الدفتر دار بالأزبكية ، و لما كانت هذه السراي ملكا لرفاعة الطهطاوى فقد اشتهرت باسم متحف الشيخ رفاعة[١٦].

---

[٨] دار الوثائق القومية : دفتر رقم ٣٨ معية تركي ، وثيقة رقم ٥٦٨ تاريخ١٩رمضان ١٢٤٥هـ.

[٩] دفتر ٤٢ معية تركي ، وثيقة رقم ٦١١ في محرم ١٢٤٧هـ .

[١٠] دفتر ٤٢ معية تركي ، وثيقة رقم ٦٦٢ بتاريخ ٧ صفر ١٢٤٧ هـ.

[١١] للمزيد أنظر دفتر ٣٧ معية تركي ، وثيقة رقم ٣٩٥ و الخاصة بالتسهيلات التي قدمها محمد علي لقنصل سردينيا خلال استخراج بعض الآثار من الجيزة .

[١٢] أنظر معية تركي محفظة رقم (١) وثيقة رقم ١٩٨ بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٤٢هـ.

[١٣] حسن الباشا : مدخل إلي الآثار الإسلامية ، القاهرة ، النهضة العربية ، ص١٢.

[١٤] دفتر ٢٦ معية تركي صفحة ٣٤٩ بتاريخ سلخ صفر ١٢٤٤هـ.

[١٥] الهيئة العامة للآثار : شامبليون ص٩.

[١٦] الهلال : مجلد عام ١٩٢٣م مقال للأستاذ توفيق حبيب تحت عنوان " تاريخ الكشف عن الآثار المصرية" .

و لم تستمر هذه الصحوة المفاجئة طويلا لسرعان ما ثبت عدم قدرة هذه المصلحة في أداء عملها ، خاصة بعد أن فشلت في منع يد السرقة و النهب من أن تمتد إلي الآثار ، و بعد أن نقل الأوربيون كل ما تصل إليه أيديهم من آثار إلي متاحف بلادهم بواسطة قناصلهم[17] .

يضاف إلي ذلك أن حاجة محمد علي إلي أحجار لبناء معامل السكر من ناحية ، ولتمويل معامل البارود من ناحية أخرى جعلته يفرض علي الفلاحين أن يقدموا له عن كل فدان مزروع قنطارا من الأحجار، و لا بأس علي فلاحي الصعيد من أن يقتطعوا له الأحجار من الأعمدة الأثرية الضخمة ، و التماثيل الكبيرة التي تملأ منطقتهم خاصة و أن أحجارها مشذبة و تكون أصلح من غيرها للبناء. بل كان رجال محمد علي في الحالات العاجلة يسوقون الفلاحين إليها لتكسير ما تحتاج إليه معامل الباشا[18] و زاد الطين بله أنه عندما نبتت في ذهن محمد علي فكرة إنشاء القناطر الخيرية ، و بدأ الاستعداد للمشروع رأى أن تؤخذ الأحجار اللازمة لبناء القناطر من الهرم الأكبر اقتصادا للنفقات . و لكن المهندس الفرنسي "لينان " أقنعه بالعدول عن هذه الفكرة بحجة أن اقتلاع الأحجار من الهرم يلزمه من النفقات ما يزيد عن نفقات اقتلاعها من المحاجر[19].

و نتيجة لذلك ارتاع علماء الآثار في أوربا ، و اشتدت مطالبتهم بضرورة حماية الآثار المصرية من مثل هذه الأعمال . و لما زار المستر " بورنج "[20] الإنجليزي مصر في عام ١٨٣٧م موفداً من قبل حكومته لوضع تقرير عن حالتها اقترح علي " محمد علي " العمل علي وضع الخطط المناسبة للمحافظة علي هذه الآثار التي تعد من أنفس مقتنيات مصر ، و نتيجة لذلك طلب منه محمد علي أن يعد مشروعا بهذا الخصوص ، فرفع إليه " بورنج " تقريرا رأى فيه تشكيل لجنة من أفراد لهم مركزهم الاجتماعي ، و لديهم الاستنارة بما يكفل قيامهم بهذه المهمة ، و اقترح أن تتكون هذه اللجنة من حاكم القاهرة ، و مدير ديوان المدارس وناظر الأشغال العمومية ، و ناظر مدرسة الهندسة ، و المهندس المعماري العام ، و ناظر مدرسة الفنون و الصناعات ، و أربعة من قناصل الدول الكبرى ، و غير هؤلاء ممن قد تدعو الحاجة إليهم ، و ذلك لزيارة المناطق الأثرية ، و كتابة تقارير سنوية عن حالتها واقتراح الوسائل الكفيلة للمحافظة عليها ، كما اقترح إعطاء الصلاحيات لهذه اللجنة للتنقيب عن الآثار طبقاً لما تراه ، و منع أي أعمال للحفر و التنقيب دون الحصول علي إذن منها ، وألا ينقل أو يهدم آي أثر من الآثار قبل الحصول علي موافقة اللجنة ، و ألا يصرح بتصدير الآثار إلا بعد موافقة الباشا ، كما طالب "بورنج" بإنشاء متحف مناسب تجمع فيه نفائس هذه الأشياء ، و أن يخصص الباشا مبلغا سنويا من المال للمحافظة علي الآثار و صيانتها[21] و قد وافق محمد علي علي ذلك . و استمرت أمور المحافظة علي الآثار في عصر " محمد علي " تتقدم خطوة ، و تتأخر أخرى حتى تولي " عباس الأول " حفيد محمد علي حكم مصر فنالت الآثار المصرية في عهده من الإهمال مثلها نالته مظاهر النهضة العمرانية الأخرى ، فأغفل أوامر جده بمنع الأوربيين من الحفر و التنقيب عن الآثار إلا بأمر من الحكومة ، و عدم نقل

---

[17] الرافعي : عصر إسماعيل جـ٢ ، القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٣٢م ص١٩.

[18] أنور لوقا: ادريس أفندى مؤرخ أهمله التاريخ . المجلة ، العدد الخامس عشر ، مارس ١٩٥٨م ص٤٧-٥٩.

[19] الرافعي : عصر محمد علي ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥١م ص٥٨١.

[20] أظهر منذ قدومه إلي مصر نشاطا واسع المدى ، و له عدة تقارير عن أحوال مصر و بخاصة في عصر محمد علي .

للتفاصيل أنظر . محمد فؤاد شكري : بناء دولة محمد علي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٨م ص٢٦٢.

[21] شكري : المرجع السابق ص ٣٦٧، ٤٩٣، ٤٩٤.

الآثار إلي الخارج إلا بموافقتها[٢٢] و أمر بنقل مصلحة الآثار – التي أمر جده بإنشائها - إلي القلعة كما قام بإهداء مجموعة العاديات التي جمعت بها إلي أمراء و كبراء أوربا بغير حساب وأبرز الأمثلة علي ذلك أنه عندما قام الأرشيدوق النمساوي " ماكسمليان " بزيارة مصر وأعجبته بعض الآثار طلب إلي " عباس باشا" أنه يهديه شيئا منها ، و لما كان الباشا لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية فقد وهبها إياه كلها[٢٣] و هذه الآثار حاليا محفوظة بمتحف فينا .

وقد شجع هذا التفريط في الآثار ، و عدم شعور والي مصر بأهمية المحافظة عليها أن أخذ متعهدو تزويد المتاحف الأوربية بالآثار في زيادة نشاطهم ، كما بدأ ملوك و أمراء أوروبا يتسابقون في الحصول علي آثار مصر و كنوزها ، فصمم الأمير نابليون إبن عم الإمبراطور نابليون الثالث إمبراطور فرنسا أن يقوم برحلة إلي بلاد الشرق لجمع بعض الآثار و التحف من مصر ، و قد قوبلت رغبته بكل وسائل التشجيع و التسهيل من " سعيد باشا " الذي تولي حكم مصر بعد وفاة " عباس باشا الأول في ١٢٧٠هـ/١٨٥٤م ورغبة في تيسير الأمر أمام الأمير الفرنسي الزائر طلب فرديناند دى لسبس من صديقه سعيد باشا " أن يبعث في طلب انتداب العالم الفرنسي " ماريت " " Mariette " المتخصص في علم المصريات بمتحف اللوفر بفرنسا لمدة ثمانية أشهر ، و ذلك في أكتوبر ١٨٥٧م . و قد قبل " ماريت " الدعوة ، و حضر إلي مصر ، وأخذ يجد في البحث عن الآثار ، و يدفن ما يعثر عليه بالتالي في محله حتى يصل الأمير نابليون كي لا يتجشم هذا الأخير مشقة الحفر و التنقيب[٢٤] و كانت أهم الأماكن التي بدأت فيها أعمال الحفر و التنقيب عن الآثار في ذلك الوقت هي " الجيزة " ، و"سقارة " ، " العرابة " ، و "طيبة " (الأقصر) ، و جزيرة النيل " بأسوان و خلال ذلك عثر علي مقادير كبيرة من الآثار ، كما أجريت حفائر هامة أكتشف علي أثرها مدفن العجول (السرابيوم) و الذي كان بداية للاكتشافات الأثرية التي أبرزت للوجود شيئا فشيئا معالم تاريخ مصر القديمة . و بعد أن بدأت الاستعدادات لاستقبال " الأمير نابليون " اعتذر الأمير فجأة عن الحضور ، و طلبت الحكومة الفرنسية من " ماريت " الرجوع إلي بلاده لتسلم أعماله في متحف اللوفر . و رغبة من "ماريت " في البقاء في مصر لفترة أطول حتى يؤسس له مستقبلا علميا بها أرسل إلي " الأمير نابليون " يسأله أن يؤخر عودته إلي فرنسا حتى يمكنه إحضار مجموعة أثرية له ، وقد سر الأمير بهذا الخبر و وافق علي طلب " ماريت " و طالبه بإحضار " بعض حلي و تماثيل صغيرة ، و قطع في الفنون المصرية الجميلة مع بيانات طريقة العثور عليها[٢٥] .

و قد أخذ " ماريت " عند ذهابه إلي فرنسا ما يعتبره مناسبا لذوق الأمير الفرنسي . ونتيجة لإعجاب الأمير بما شاهده رشح " ماريت " مأمورا للآثار المصرية و قد وافق " سعيد باشا " والي مصر علي هذا الترشيح فأمر بتعيين " ماريت " مأمورا لمصلحة الآثار المصرية. و منذ ذلك الحين عكف "ماريت" علي البحث و التنقيب عن الآثار ثم سمح له الباشا بنقل الآثار إلي مخازن أعدت لها بحي بولاق ، ووضع دليل لها ، كما نجح في إصدار لوائح

---

[٢٢] الأمثلة علي ذلك متعددة نذكر منها قيام بعض الفرنسيين و منهم ماريت بالتنقيب عن الآثار المصرية ، وعودته إلي بلاده بسبعة آلاف قطعة منها علي اختلاف الأشكال و الأقدار ، تحت ضغط القنصل الفرنسي علي الحكومة المصرية.

[٢٣] الرافعي : المرجع السابق جـ٢ ص٢٠٠.

و إلي جانب ذلك فقد راودت هذا الوالي فكرة جده محمد علي بأن تؤخذ الأحجار اللازمة للبناء من الهرم الأكبر ، و لكنه عدل عنها تحت تأثير المهندس الفرنسي للمشروع.

أنظر أمين سامي : ملحق تقويم النيل عن الجسور و الكباري و الخزانات علي النيل و فروعه ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ١٩٣٦ ص٨.

[٢٤] المقتطف : الجزء الخامس من المجلد السابع و الثمانين في أول ديسمبر ١٩٣٥م مقال للدكتور حسن كمال تحت عنوان " مصلحة الآثار المصرية ، و دار الآثار المصرية ، و تاريخ إنشائهما " ص٥٩٧.

[٢٥] المقتطف : المقال السابق ص٥٩٨.

تفصيلية لتنظيم منح الرخص ، و الإشراف علي الآثار ، و تسجيل كل الحفريات.و لقد مضت عملية الأبحاث و تقييم الآثار جنباً إلي جنب مع عملية نهبها و جمعها[٢٦].

و بعد وفاة " سعيد باشا " في عام ١٨٦٣ لقي " ماريت " من الخديو إسماعيل تعضيداً كبيراً فثبته في منصبه و أمره ببناء متحف للآثار المصرية في ساحة الأزبكية ليسهل تردد الناس عليه ، ثم لم يكد يشرع فيه حتى ورد علي الباشا نبأ زيارة السلطان العثماني " عبد العزيز بن محمود[٢٧] " لمصر فانشغل عن بناء المتحف بإعداد معدات الاستقبال و أمر بأن توضع الآثار المصرية في مكان ملائم ليتمكن السلطان من مشاهدتها ريثما يتيسر بناء المتحف في فرصة أخرى فوضعوها في بناء واسع علي ضفاف النيل ببولاق ، و قد افتتح الخديو هذا المكان في حفل رسمي في الثامن عشر من أكتوبر ١٨٦٣م[٢٨] كما أمر في عام ١٨٦٩م بإنشاء مدرسة القاهرة لتعليم الآثار المصرية و تاريخ مصر ، و كلف المستشرق الألماني " هنري بروكش H.Brugsch " الأمين الأول لمتحف الآثار المصرية ببرلين- بمتابعة ذلك العمل و ذلك بهدف تكوين جيل من الشباب المصري المتخصص في علم الآثار و الدراسات المصرية القديمة Egyptology فأنشئت مدرسة اللسان المصري القديم[٢٩] في سراي الشيخ الشرقاوي بالقرب من " مسجد القللى " في بولاق ، و كان بين طلابها العالم الأثري " أحمد كمال " الذي يعد أول مؤرخ مصري منذ الفتح الإسلامي لمصر يكتب عن تاريخ مصر و حضارتها القديمة كتابة علمية سلمية[٣٠] " و أحمد بك نجيب " الذي صار مفتشا للآثار المصرية بعد ذلك ، و كثيرون غيرهما من الذين خدموا الحكومة في مناصب مختلفة[٣١] أما أساتذتها فكانوا " اميل بروكش " لتدريس اللغة الألمانية ، و " ميخائيل أفندي " نزيل بطرخانة الأقباط مدرسا للغة الحبشية (الأمهرية) و أساتذة آخرون لتدريس اللغات الفرنسية و الإنجليزية و العربية . إلي جانب ذلك فقد صدر في شهر مارس ١٨٦٩م قانون الآثار المصرية و بمقتضاه تحتم علي الباحثين عن الآثار الحصول علي رخصة قبل مزاولتهم أي أعمال للحفر أو التنقيب ، و منعهم من نقل الآثار التي يكتشفونها خارج البلاد[٣٢].

و إلي جانب هذا القانون صدر قانون آخر لحماية الآثار المصرية في الرابع والعشرين من مارس ١٨٧٤م و تضمن حق ملكية الحكومة للآثار ، و شروط التفتيش علي الآثار القديمة و استخراجها و الإجراءات الخاصة بذلك[٣٣] . و لم تقتصر جهود الخديو إسماعيل علي الاهتمام بآثار مصر الفرعونية بل وجه اهتمامه إلي الآثار العربية و الإسلامية

---

[٢٦] مارلو : المرجع السابق ص١٩.

[٢٧] تولي السلطنة في ١٨ ذي الحجة ١٢٧٧هـ (٧ يونيو ١٨٦١م) و قد حضر لزيارة مصر في ١٤ شوال ١٢٧٩هـ

للتفاصيل أنظر : محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، بيروت ، دار النفائس ١٩٨٣م ص٥٣٠-٥٤٦.

[٢٨] الرافعي : المرجع السابق جـ٢ ص٢٠.

[٢٩] لم تعمر هذه المدرسة طويلا لعدم إقبال الطلاب عليها . فقد كان عدد طلابها لا يتجاوز العشرة ، و كانوا يدرسون اللغة الهيروغليفية ، و التاريخ القديم ، و بعض المواد الأخرى

للتفاصيل أنظر: محمد بيومي مهران : مصر و الشرق الأدنى القديم جـ١ ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م ص ١٧٢.

[٣٠] جمال مختار : شامبليون و الكتابة المصرية القديمة ، محاضرة بالجمعية التاريخية ص٤٠.

[٣١] أعلام المقتطف : ص٣١٥ تحت عنوان " أحمد كمال الأثري "

و لمزيد من التفاصيل عن هذه المدرسة أنظر : الباس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا ١٨٦٣ - ١٨٧٩ جـ١ القاهرة ، دار الكتب المصرية ١٩٢٣م ص٢٣٣-٢٣٤.

د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر - عصر إسماعيل ، المجلد الثاني ١٨٦٣-١٨٨٢ ، القاهرة ، مطبعة النصر ، ١٩٤٥م ص٥٦٩-٥٧٤.

[٣٢] أنظر فيليب جلاد : قاموس الإدارة و القضا جـ١ ، الإسكندرية المطبعة البخارية ، ١٨٩٠م ص٧٧ تحت عنوان " اثار قديمة (دولة علية) قانون الآثار لغاية مارس ١٨٦٩م.

[٣٣] أنظر قانون الآثار القديمة الصادر في ١٢٩١هـ ، ٢٤ مارس ١٨٧٤م.

أيضاً ، و بخاصة أن القاهرة تعد متحفاً لهذه الآثار التي أنشئت بها منذ الفتح الإسلامي فأمر بإنشاء دار للآثار العربية في عام ١٨٦٩م.

و لقد كان لهذه الجهود المبذولة أكبر الأثر في لفت أنظار بعض المثقفين المصريين في ذلك الوقت أمثال رفاعة الطهطاوي[٣٤] و علي مبارك[٣٥] و غيرهما . فقد بدأ الطهطاوى في الاهتمام بتاريخ مصر القديم و أبرز الأدلة علي ذلك كتابه " أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر و توثيق بني إسماعيل "[٣٦] فلم يبدأ الكتاب ببدء الخليقة أو بظهور الإسلام كما كان يفعل سابقوه من المؤرخين في العصر الإسلامي بل بدأ بتاريخ مصر القديم ، فخصص الجزء الأول لتاريخ مصر في عصور الفراعنة و الرومان و البطالمة و البيزنطيين ووقف عند الفتح العربي .

و عن المنهج الذي سار عليه في كتابه فيعد من المناهج التاريخية الحديثة ففي مقدمة كتابه تعرض للإطار الجغرافي لمصر ، و مدى تأثيره علي أحوال البلاد و استقرارها ، وتطرق إلي الإنجازات التي حققتها البعثات الجغرافية و خاصة بعثة " سليم قبطان[٣٧] " أما عن فصول الكتاب فقد وردت تبعاً لتوالي العصور المختلفة و خصص الفصل الأخير منها لأحوال العرب قبل الإسلام . و عن كتابة هذه الفصول بخاصة و تاريخ مصر القديم بعامة يرى الطهطاوي أنها يجب أن تمر عبر الطريقة النقدية حتى يستبعد منها ما يرى المؤرخ " أنه من محض الخرافات ..أو من اختراع الأباطيل.. و العجائب التخيلية ..و خوارق العادات " مما يجعلنا نجد ما كتبه الطهطاوى في هذا الكتاب بداية لمرحلة جديدة من مراحل فهم التاريخ المصري ، فقد كان المؤرخون المصريون في العصر الإسلامي إذا عالجوا ذلك التاريخ لم يعطوه حقه خاصة و أنهم كانوا يجهلون حقائقه ، و لا يعرفون عنه إلا بعضاً من الخرافات والأساطير ، و لأن هذا العصر في نظرهم كان يمثل الوثنية القديمة التي كانت تعبد الأصنام من دون الله و تعترف بتعدد الآلهة .

و من هنا كان " رفاعة الطهطاوي " أول مؤرخ مصري يعرف تاريخ مصر القديم حق قدره حيث أعلن اعتداده و اعتزازه به ، و قد ظهر ذلك جلياً في فكره السياسي و في شعوره القوى بشخصية بلاده القومية ، و في قوله أن مصر أم الحضارات[٣٨] كما كانت هيبتها في القلوب متمكنة ، عليه"[٣٩]

و سار علي مبارك علي منوال الطهطاوى في الاهتمام بتاريخ مصر الفرعونية فوضع بالاشتراك مع صالح مجدي[٤٠] كتاباً في تاريخ مصر منذ عهد الفراعنة ، ووصلا فيه إلي سنة

---

[٣٤] راجع ترجمته بالتفصيل في المراجع الآتية :

-أحمد بدوى : رفاعة الطهطاوي بك ، القاهرة ، ١٩٥٢م.

-جمال الشيال : رفاعة الطهطاوي ، القاهرة ، ١٩٤٥م.

-إبراهيم عبده : أعلام الصحافة العربية ، القاهرة ، ١٩٤٤.

[٣٥] عن سيرته أنظر كتابه الخطط التوفيقية الجزء التاسع ص٣٧-٦١.

[٣٦] طبع في بولاق عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٥م و قدمه المؤلف إلي الخديو إسماعيل.

[٣٧] هو ذلك الضابط المصري الذي قاد حملات الكشف عن منابع النيل الأبيض و مناطق النيل العليا في الفترة بين ١٨٣٩-١٨٤٢م علي عهد محمد علي

لتفاصيل ذلك أنظر

د. نسيم مقار : البكباشى المصري سليم قبطان و الكشف عن منابع النيل ، القاهرة ، لجنة البيان العربي ١٩٦٠م.

[٣٨] جمال الدين الشيال : التاريخ و المؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر ، القاهرة ، المكتبة التاريخية ، العدد الثالث ١٩٥٨م ، ص٧-٧١

[٣٩] للتفاصيل أنظر:

أنوار التوفيق الجليل ص٩-١٠.

[٤٠] مترجم بقلم الترجمة ، و رئيس قلم الترجمة بالمدارس الحربية

للتفاصيل أنظر أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق جـ٢ عصر إسماعيل صفحات ١٣٦، ١٣٨،١٤٤،١٤٧،٥٠٢،٦٢٥.

١١٦٠هـ[٤١](١٧٤٧م) و استمر الاهتمام بالآثار بعد عزل الخديو إسماعيل من خديوية مصر فأنشئت لجنة في عهد ابنه توفيق في عام ١٨٨١م للمحافظة علي الآثار العربية و صيانتها وجمعها ، و الاهتمام بأمرها ، و كانت هذه اللجنة تحت رئاسة وزير الأوقاف و بدأت عملها في عام ١٨٨٢م[٤٢] و قد حدد القانون مهام هذه الجنة في جرد و حصر الآثار العربية ، وصيانتها من التلف . كما جدت محاولة لإنشاء مدرسة للآثار المصرية في أكتوبر ١٨٨١م حيث أصدر مجلس النظار بناء علي المشروع الذي رفعه مدير الآثار المصرية إلي نظارة الأشغال قراراً بإنشاء المدرسة علي أن تكون تابعة لدار الآثار وتحت ملاحظة مديرها رأسا ، و تدرج ميزانيتها السنوية ضمن ميزانية الآثار[٤٣] و إلي جانب ذلك تم إنشاء المتحف اليوناني و الروماني بالإسكندرية في عامي ١٨٩٠-١٨٩١م كما أنشئ المتحف القبطي في عهد حفيده " عباس الثاني " في عام ١٩٠٨م بعد أن وجه " مرقص باشا سميكة " الأنظار إلي أهمية العناية بالآثار القبطية[٤٤] يضاف إلي ذلك صدور القانون رقم ١٤ لعام ١٩١٢م و الخاص بالآثار المصرية ، و حدد فيه حماية الآثار الفرعونية ، و الآثار اليونانية و الرومانية.

ولم يقتصر الأمر على الرغبة فى المحافظة على الأثار المصرية القديمة فحسب بل تعداها إلى الاثار العربية فقد صدر فى عهد السلطان حسين كامل وبالتحديد فى عام ١٩١٨م القانون الخاص بحماية اثار العصر العربى والذى نص على حماية الاثار العربية منذ فتح العرب لمصر إلى وفاة محمد على مما له قيمه فنية أو تاريخية بإعتباره مظهرا من مظاهر الحضارة الإسلامية أو الحضارات المختلفة التى قامت على سواحل البحر المتوسط وكان لها صلة تاريخية بمصر وكذلك كل ما له قيمة تاريخية أو اثرية من الأديرة والكنائس القبطية المعمورة التى تقام فيها الشعائر الدينية والتى يرجع عهدها الى المدة المنحصرة بين اوائل العصر المسيحى ووفاة محمد على.

---

[٤١] حول هذا الكتاب أنظر الشيال : التاريخ و المؤرخون ص١٠٩.

[٤٢] بقيت هذه اللجنة تابعة لوزارة الأوقاف حتى عام ١٩٣٦م حيث نقلت إلي وزارة المعارف ، و أطلق عليها اسم إدارة حفظ الآثار العربية ثم ضمت هذه الإدارة بعد فترة إلي مصلحة الآثار ، و في عام ١٩٥٧م نقلت إلي وزارة الثقافة و الإرشاد القومي
أنظر جمال محرز : رعاية الآثار الإسلامية – المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الآداب و العلوم الاجتماعية – حلقة الدراسات التاريخية الأثرية ، فبراير ١٩٦١م ص١.

[٤٣] عزت عبد الكريم : المرجع السابق ص٥٧٣.

[٤٤] المجلس الأعلى للفنون و الآداب : حلقة الدراسات التاريخية الأثرية ، فبراير ١٩٦١م تحت عنوان ترميم الاثار.

وظل العمل سائرا بقانون ١٩١٢م فيما يتعلق بالاثار المصرية، وبقانون ١٩١٨م فيما يتعلق بالاثار العربية إلى ان صدر القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١م الذى شمل حماية الاثار جميعها فى مختلف عصورها الى نهاية عصر اسماعيل.

وعلى كل حال فقد اخذ الإهتمام بالآثار المصرية فى التزايد وابرز الادلة على ذلك انه بعد صدور المرسوم الملكى بانشاء الجامعة المصرية فى عام ١٩٢٥م تقرر ان يكون بين اقسام كلية الاداب قسم للاثار بهدف رفع مستوى الدراسات الاثرية والقيام بعمل الحفائر العلمية. وقد الحق به مدرسة الاثار القديمة. وقد قام هذا القسم بجهود كبيرة فى رفع مستوى الدراسات الاثرية والمساهمة فى الحفائر العلمية التى قامت بها الجامعة ونتيجة لهذه الجهود تحول هذا القسم الى معهد عال للاثار ثم الى كلية للاثار وهى تابعة حاليا لجامعة القاهرة وتخرج منها الاف من الاثاريين النابهين وتضم هذه الكلية ثلاثة أقسام علمية هى قسم الاثار المصرية، وقسم الاثار الاسلامية، وقسم ترميم الآثار[٤٥]

ومما لا شك فيه ان هناك صحوة قومية في السنوات الأخيرة تتعلق بحماية تراث مصر الأثرى والتاريخي وهذه الصحوة تتمثل في :

١- الجهود المبذولة حاليا في تطوير المتاحف وترميم الآثار .

٢- إنشاء شعبة التراث الحضاري والأثرى بالمجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام التابع للمجالس القومية المتخصصة.

٣- صدور القانون رقم ١٧ لعام ١٩٨٣ والصادر في السادس في أغسطس ١٩٨٣م والخاص بحماية الآثار ليحل محل القانون رقم ٢١٥ لعام ١٩٥١م والذي يعالج العديد من الثغرات الموجودة في القانون السابق وفقاً لما جاء بمواده والتي تذكر منها مايلي :-

أ-عرف القانون في مادته الأولى ما هو الأثر وما هي المنطقة الأثرية فذكر أن الأثر هو كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان في عصر ما قبل التاريخ ، وخلال العصور المتعاقبة حتى قبل مائه عام متى كانت له قيمة تاريخية أو أثرية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر ، وكانت لها صلة تاريخية بها وكذلك رفات السلالات البشرية.

---

(٤٥) للتفاصيل انظر : جامعة القاهرة : العيد الماسى، سجل تاريخى بمناسبة العيد الماسى ١٩٨٣م ص ص ٢٢٥ – ٢٢٩.

ب- أجازت المادة الثانية الصلاحية لرئيس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالثقافة باعتبار أي عقار أو منقول ذا قيمة تاريخية أو علمية أو دينية أو فنية متى كانت للدولة مصلحة قومية في حفظه وذلك دون التقيد بالحد الزمني الوارد بالمادة الأولى.

جـ-نصت المادة الثالثة على سريان القرارات والأوامر السابقة على العمل بهذا القانون بشأن الأراضي الأثرية المملوكة للدولة

د- ونصت المادة الرابعة على اعتبار المباني الأثرية التي سجلت بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة مباني أثرية.

هـ-ونصت المادة الخامسة على أن هيئة الآثار هي الهيئة المختصة بالإشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار.

و -واعتبرت المادة السادسة جميع الآثار من الأموال العامة ولا يجوز تملكها أو التصرف فيها.

ز-و أجازت المادة التاسعة عشرة للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على طلب مجلس إدارة هيئة الآثار إصدار قرار بتحديد خطوط التجميل للآثار العامة والمناطق الأثرية واعتبار الأراضي الواقعة داخل تلك الخطوط أرضا أثرية تسرى عليها أحكام ذلك القانون.

حـ-ونصت المادة الخامسة والأربعون على معاقبة كل من يقوم بتسوية أو إتلاف أثر بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنة ، وبغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد على خمسمائة أو بإحدى العقوبتين

وهكذا حدد هذا القانون في وضوح تام ما يمكن اعتباره أثرا أو أرضا أثرية أو منطقة تجميل ، وسد بذلك الثغرات المرجودة في القوانين السابقة ، كما حدد العقوبات التي تفرض على العابثين بالآثار

وهكذا يتضح مدى ما تتبعه الدولة في سياسات لحماية تراثنا الأثرى في عيث العابثين ، ومع كل ذلك فهل يمكن القول بأننا وصلنا إلى درجة الكمال في حماية أثارنا والمحافظة عليها؟

الواقع أن الطريقة لا يزال أمامنا طويلاً ، وان كل خطوة في الطريق الصحيح تعتبر بادرة خير ، ولبنه في لبنات الوصول إلى الكمال.

---

(٤٢) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام ، شعبة التراث الحضاري والأثرى : تقرير للعرض على المجلس في شأن حماية التراث التاريخي والأثرى ، وعلاقة الأجهزة الحكومية به ص ٦-١٥ .